التحليل النحوي في ضوء نظريتيْ الوضع والاستعمال.

Grammatical analysis in the theories of status and use

*د. زيار فوزية

جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، (الجزائر)، fouzia.ziar@univ-mosta.dz

تاريخ الاستلام: 2022/11/25 تاريخ القبول: 2023/04/13 تاريخ النشر: 2023/12/17

ملخص:

اللغة نظام من الرموز الصوتية الاصطلاحية في أذهان الجماعة اللغوية، تحقّق التّواصل بينهم، ويكتسبها الفرد سماعا من جماعته، تخضع في ناموسها إلى قوانين الاستعمال الذي يخرجها من حيز الوضع إلى رحاب الواقع اللغوي؛ لكن ثمة اختلافا بين هذا النظام وبين تجسيده في الواقع الملموس، وما بين موافقة الكلام لمقتضى الأصل ومخالفته له اجتهد النحاة لتسويغ هذا التباين في الاستعمال بجملة من القوانين كقانونيْ القياس والحمل على النظائر، وكثرة الاستعمال والتخفيف. وسنحاول في هذا البحث تناول مختلف التحليلات النحوية بين ثنائية الوضع والاستعمال اللغوي

كلمات مفتاحية: التحليل النحوي، اللغة، الاستعمال اللغوي، الوضع، قوانين الاستعمال.

Abstract:

Language is a system of idiomatic phonetic symbols in the minds of the linguistic group, which achieves communication between them, and the individual acquires it by hearing from his group. But there is a difference between this system and its embodiment in the tangible reality, and between the agreement of speech to the requirement of the original and its violation of it. Grammarians strived to justify this discrepancy in use with a set of usage laws as the laws of measurement and the load on isotopes, and the abundance of use and dilution.

In this research, we will try to deal with the various grammatical analyzes between use and linguistic use .

Keywords: grammatical analysis; language; linguistic usage; use; usage laws.

*المؤلف المرسل: د. زيار فوزية,، الإيميل: fouzia.ziar@univ-mosta.dz

1. مقدمة:

سلم النحاة بحكمة واضع العربية فكانوا يعقدون الأبواب النحوية على الأصول ويعللون خروج الفروع عن الأصول لعلة داعية إلى ذلك تبرز في واقع الاستعمال.

فالوضع والاستعمال عنصران مهمان في التحليل النحوي وفي كل دراسة لغوية، والمقصود بالوضع النظام اللغوي في مقابل الاستعمال الذي نعني به استعمال الناطقين لهذا النظام للغة في الواقع الفعلي وهو ما يقابل ثنائية اللغة والكلام في اللسانيات، وللخوض في هذا المجال حاولنا الإحاطة بالإشكاليات الآتية:

– الإشكالية:

ما المقصود بثنائية الوضع والاستعمال؟.

وما الضوابط التي اعتمدها النحاة في استقرائهم للواقع اللغوي؟

– الفرضيات/التساؤلات :

–استنبط النحاة القواعد وفق استقراء الواقع اللغوي بناء على ما هو مستعمل في الواقع، لكن ثمة استعمالات تخالف الأصول التي تم استنباط القواعد منها، فيخرج اللفظ إلى الاستعمال المغاير للواقع، وهنا لجأ النحاة إلى التأويل برد المخالف إلى الأصل، واصطلحوا على ذلك بقوانين الاستعمال.

– فهل يعود الأمر إلى التعارض ما بين قياس الاستعمال والقياس في أصل الوضع؟ وبالتالي يعاد النظر في مسألة المطرد والشاذ؟.

– وأي نوع من القواعد التي تنتمي إلى الوضع، وأيها تنتمي إلى الاستعمال؟.

– المنهج المعتمد:

وللإحاطة بإشكالية البحث انتهجنا المنهج الوصفي التحليلي عن طريق تتبع المسائل النحوية المتصلة بثنائية الوضع والاستعمال في مؤلفات النحو واللغة.

– أهداف البحث وأهميته: نسعى في هذا البحث إلى:

– التعريف بثنائية الوضع والاستعمال

– إبراز دورهما في استنباط القواعد، وأثرهما في التحليل النحوي.

وقبل الخوض في معالجة إشكالية البحث، سنحاول تحديد معنى الوضع ومعنى الاستعمال.

2. مفهوم الوضع والاستعمال:

صحيح أن الوضع سابق للاستعمال لكن ثمة علاقة بينهما إذ يرتبط الأخير بأصل الوضع عن طريق القياس فيماثله أو يخالفه وهو ما عبر عنه أهل اللغة بمصطلح الشاذ في القياس أو الاستعمال وذكروا أنواعه وسيتم بيان ذلك في المباحث الموالية.

الوضع لغة: "وَضَعَ الشَّيْءَ وَضْعًا: اخْتَلَقَهُ، وَتَوَاضَعَ الْقَوْمُ عَلَى الشَّيْءِ: اتَّفَقُوا عَلَيْهِ، وَأَوْضَعْتُهُ فِي الْأَمْرِ إِذَا وَافَقْتَهُ فِيهِ عَلَى شَيْءٍ"[1].

وأما **الاستعمال لغة:** من الفعل عَمِلَ، "والعَمَلُ: المِهْنَةُ والفِعْلُ، والجَمْعُ أَعْمَال، عَمِلَ عَملًا، وأَعْمَلَهُ غَيْرَهُ وَاسْتَعمَلَهُ، وَاعْتَمَلَ الرَّجُلُ: عَمِلَ بِنفْسِه وَاعْتَمَلَ: اضْطَرَبَ فِي العَمَلِ،وَاسْتَعمَلَ فُلَانٌ إِذَا وَلِيَ عَمَلاً "[2].

وفي مقاييس اللغة لابن فارس(ت395هـ): مادة (عَمِلَ): " الْعَيْنُ وَالْمِيمُ وَاللَّامُ أَصْلٌ وَاحِدٌ صَحِيحٌ، وَهُوَ عَامٌّ فِي كُلِّ فَعِلَ يَفْعَلُ. قَالَ الْخَلِيلُ :عَمِلَ يَعْمَلُ عَمَلًا، فَهُوَ عَامِلٌ، وَاعْتَمَلَ الرَّجُلُ، إِذَا عَمِلَ بِنَفْسِهِ، وَالرَّجُلُ يَعْتَمِلُ لِنَفْسِهِ، وَيَعْمَلُ لِقَوْمٍ، وَيَسْتَعْمِلُ غَيْرَهُ، وَيُعْمِلُ رَأْيَهُ أَوْ كَلَامَهُ أَوْ رُمْحَهُ، وَالْبَنَّاءُ يُسْتَعْمَلُ اللَّبِنَ، إِذَا بَنَى بِهِ"[3]

وفي الاصطلاح: الوضع جعل اللفظ دليلا على المعنى كتسمية الولد زيدا وهذا هو الوضع اللغوي، وأما الاستعمال إطلاق اللفظ وإرادة مسماه؛ أي " ذكر اللفظ الموضوع؛ ليفهم معناه أو مناسبه فهو فرع من الوضع "[4].

يفهم من ذلك أن الوضع: "جعل اللفظ بإزاء المعنى، أو وضع الاسم للدلالة على المسمى"[5]، وأمّا الاستعمال فهو " إطلاق اللفظ وإرادة مسماه بالحكم وهو الحقيقة أو غير مسماه لعلاقة بينهما وهو المجاز"[6].

فالاستعمال مرادف العادة، يعتمد على العرف اللغوي أو ما اصطلح عليه بالمواضعات الخاصة في الكلام، وهو بمنزلة الأساس المتفق عليه الذي يُؤخذ منه ويُبنى عليه.

هذه الثنائية الأصولية واللغوية يقابلها ثنائية اللغة والكلام عند اللسانيين، فاللغة هي النظام الذي يحكم المفردات في معانيها المعجمية، في حين أن الكلام هو استعمال اللغة بالتصرف في نظامها وفق السِّياق الذي يردُ فيه وقصد المتكلم.

ذهب دي سوسير (Ferdinand de Saussure) في تعريفه للغة بقوله: إنها نظام أو نسق من العلامات ويتأسس هذا النظام على العلاقات التي ترتبط بها العلامات لتشكل نظامًا أو بنية، وهي علاقات يشترك فيها كلُّ أعضاء الجماعة اللغوية، وتمثل المخزون الذهنيَّ لهم، وهذا النظام في نظره يقوم على أساس اتفاق اصطلاحي، يمكن أن ينتقل إلى الواقع الفعلي عن طريق الكلام أو الاستعمال، فاللغة نظام تجب دراسته على هذا الأساس – باعتباره نظامًا – وبالنظر إلى أجزاء هذا النظام، يقول دي سوسير (de Saussure) في هذا الصدد: إن قيمة "الكل هي في أجزائه، كما أن قيمة الأجزاء تأتي في مكانتها في هذا الكل وذاك؛ ولهذا فإن أهمية العلاقة التركيبية بين الجزء والكل أهميتُها بين الأجزاء وفيما بينها"[7].

اللغة عنده ظاهرة عامة يتفرَّد بها الإنسان عن سائر الكائنات، "إنها تمثل الملكة يقول: "فإن نظرنا إلى اللغة في شموليتها وكليتها، نجدها متعددة متباينة الأجناس"[8]، فهي تتكوَّن من مسائل غير متجانسة: مسائل نفسية، مسائل فيزيولوجية، مسائل اجتماعية، مسائل فيزيائية... ، هذا ما جعله يحكم عليها بأنها لا تصلح أن تكون موضوعًا للسانيات؛ "لأنها لا تمثِّل واقعة اجتماعية خالصة؛ حيث إنها تخصُّ الفرد وتخص الجماعة"[9]؛ أي إنها لا تشتمل على وحدة الموضوع، الذي هو شرط مهم في علمية أيِّ علم.

أما الكلام speech، فهو كلُّ ما يلفظه أفراد المجتمع المعين؛ أي: ما يختارونه من مفردات وتراكيب ناتجة عما تقوم به أعضاء النطق[10]، بالاعتماد على المعرفة المشتركة لدى الجماعة اللغوية المعينة، وشرط الكلام هو وجود متكلم ومستمع؛ إذًا فالكلام إنجاز فردي ملموس لقواعد اللغة، و"الفردي يقوم على عنصر الاختيار، وعنصر الاختيار لا يمكن التنبؤ به، وما لا يمكن التنبؤ به لا يمكن دراسته دراسة علمية"[11].

ميَّز دي سوسير (de Saussure) بين اللغة بوصفها ملَكة بشرية، وبين تواضع اجتماعي ويعني به اللسان، وما هو إنجاز فردي ملموس بوعيٍ واختيار وهو الكلام، وفي هذا تمييز بين ما هو اجتماعيٌّ وفردي، وما هو جوهريٌّ وثانوي.

وأما بخصوص اللسان، فقد فرّق بين اللسانlanguage، وبين اللغة the language فليس اللسانُ إلا جزءًا محدودًا من اللغة، وهو جزء أساس لا شك فيه، وبهذا الاعتبار يكون اللسان في الوقت نفسه إنتاجًا مجتمعيًّا حادثًا عن ملكة اللغة، وعن أنواع التواطؤ، والاتفاقات الضرورية التي أقرها المجتمع وسنَّها؛ لكي تتأتى ممارسة هذه الملكة عند الأفراد[12].

واللسان يُقصد به لغة معيَّنة؛ كالعربية، وغيرها من الألسنة، فاللسان language ظاهرة اجتماعية تعم جميع الأفراد المنتمين تحت جناح أسرة لسانية واحدة.

فاللغة ظاهرةً اجتماعية، تُستخدم لتحقيق التفاهم والاتصال بين الناس، وقد انطلق من التمييز بين ثلاثة مفاهيم في دراسة اللغة، وهي: اللغة، واللسان، والكلام وهذا لا يختلف عما أورده كل من ابن جني (ت 391 هـ) عن اللغة: إنها "أصوات يعبِّر بها كلُّ قوم عن أغراضهم"[13].

من هذا التعريف نستنتج:

-تركيز ابن جني في تعريفه على الطبيعة الصوتية للغة بقوله: "حد اللغة أصوات."

-ال وظيفة الأساسية للغة هي الاتصال من أجل تحقيق الحاجات والأغراض.

– لكلِّ قومٍ لغةً تخصهم إشارة إلى (اللسان)

– اللغة ظاهرة اجتماعية، بالاتفاق والاصطلاح.

أما ابن خلدون (ت808 هـ) فيقولُ في حدِّ اللغة إن " اللغة في المتعارف هي عبارة المتكلِّم عن مقصوده، وتلك العبارة فعلٌ لسانيٌّ ناشئ عن القصد بإفادة الكلام، فلا بد أن تصير ملَكة متقررة في العضو الفاعل لها، وهو اللسان، وهو في كلِّ أمة بحسب اصطلاحاتهم"[14].

ومما نستنتجه من تعريف ابن خلدون:

– استخدمه كلمة "عبارة " في إشارة واضحة إلى الجانب الوظيفيِّ للغة؛ إذ عدّها وسيلةً لإيصال مقاصد المتكلِّم.

–أما قوله: "بحسب اصطلاحاتهم" يعني أنّ لكلِّ قوم لغةً خاصةً بهم.

– اللغة ظاهرة اجتماعية تحدث بالاتفاق وهذا واضح في العبارة: "وهو في كلِّ أمة بحسب اصطلاحاتهم."

ومنه ترتبط ثنائية الوضع والاستعمال بالنظام اللغوي والأداء أو الإنجاز اللغوي فيكون الاستعمال:" كيفية إجراء الناطقين لهذا الوضع في واقع الخطاب"[15]، وأما اللغة " نظام جامع يجعل تحت تصرف المستعملين لها، نظام من الأصوات من الدوال أي من أفعال وأسماء ومن تراكيب فيستقي منها المستعمل ما يحتاج إليه للتعبير عن أغراضه"[16].

ويقوم الوضع على أسس منها ما يتعلق بالمفردات ومعانيها المعجمية ومنها ما يتعلق بالأنماط والقواعد النحوية، وهو ما اجتهد النحاة فيه بأن وضعوا القواعد؛ لكنهم لم يضعوا الجمل التي نتكلم

به بحيث يسند الفعل للفاعل والخبر للمبتدأ، وإنما نقوم نحن بتركيب الجملة، فالمفردات والقواعد من وضع الواضع وأما صياغة الجمل المركبة من وضع المتكلمين.

ومما سبق نرى أن الاستعمال (استعمال الوضع) يقوم على الوضع ولكنه قد يتجاوزه في سياق الاستعمال وضروراته، فما ينتمي إلى الوضع هو المفردات المعجمية والقواعد التركيبية وتسمى (الجمل)، وأما ما ينتمي إلى الاستعمال فهو اختيار المتكلم لهذه الألفاظ وهذه القواعد وطريق ربطها ومناسبتها للمقام التخاطبي[17].

وقد فرق رضي الدين الأستراباذي (تـ 686هـ) بين وضع المفردات المعجمية وبين وضع الأنواع التركيبة في قوله: "وبيانه أن الواضع إما أن يضع ألفاظا معينة سماعية، وتلك هي التي تحتاج في معرفتها إلى علم اللغة، وإما أن يضع قانونا كليا يعرف به الألفاظ فهي قياسية، وذلك القانون إما أن يعرف به المفردات القياسية...وإما أن يعرف به المركبات القياسية، وذلك كما بين مثلا: أن المضاف مقدم على المضاف إليه، والفعل على الفاعل، وغير ذلك من كيفية تركيب أجزاء الكلام، وتحتاج في معرفة بعضها إلى التصريف كالمنسوب، والفعل المضارع، وفي معرفة بعضها إلى غيره من علم النحو"[18].

ويعني بالقوانين التي تعرف بها المفردات القياسية ما يمكن تسميته بعلم الصرف، أما قوانين المركبات فيعني قواعد علم النحو كتقديم المضاف على المضاف إليه، والفعل على الفاعل، وغير ذلك من كيفيات تركيب أجزاء الكلام، ويكفي هنا أن نميّز بين الوضع اللفظي أو المعجمي ويعني تخصيص لفظ لمعنى معين، والوضع القواعدي أو الكلي الذي يسمح للمتكلم من أن ينشأ جملا قواعدية لم يسبق تقديمها من قبل.

وإلى جانب الاستعمال يتردّد لدى النحاة مصطلح مقارب هو **كثرة الاستعمال** ويعني كثرة تردُّد لفظ معين على ألسنة العرب الفصحاء في عصور الاحتجاج وشيوعه في كلامهم، لكنه كثيرا ما يلتبس بالسّماع الذي هو أصل من أصول تقعيد

الكلام الذي يطلق على:" الكلام العربي الفصيح، المنقول النقل الصحيح، الخارج من حدّ القلة إلى حدّ الكثرة"[19]؛ أي " ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته"[20]، ويأخذ مباشرة ممن يوثق بكلامهم عمن عاشوا في القرن الثاني للهجرة (2 هـ) بالنسبة لعرب الأمصار، ونهاية القرن الرابع الهجري (4 هـ) بالنسبة للأعراب من أهل البادية ممن ثبتت فصاحتهم[21]، والسماع دليل يحتج به في إثبات القواعد النحوية، وهو أعم لكونه يتسع ليشمل القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف، وكلام العرب الفصحاء المنقول إلينا نقلا صحيحا.

وأما مصطلح كثرة الاستعمال فيقوم على تعليل الظواهر النحوية المخالفة للأصل والقياس، من ذلك ما أورده ابن الأنباري (تـ 577هـ) في مسألة وزن (إنسان) وأصل اشتقاقه يقول: "ذهب الكوفيون إلى أن (إنسان) وزنه (إفْعَانٌ)، وذهب البصريون إلى أن وزنه (فَعْلاَن) وإليه ذهب بعض الكوفيين، أما الكوفيون: فاحتجوا بأن قالوا: إنمّا قلنا ذلك؛ لأنّ الأصل في (إنْسَانٌ: إنْسِيَانٌ) على (إفْعِلاَن) من النِّسيان، إلاّ أنّه لما كثُر في كلامهم وجرى على ألسنتهم حذفوا منه الياء التي هي اللاّم لكثرته في استعمالهم، والحذف لكثرة الاستعمال كثير في كلامهم"[22].

وكثرة الاستعمال من أهم العِلَل التي يعتدُّ بها لمعرفة خروج الكلام عن أصوله؛ لأنَّ ما يكثر دورانه على ألسنتهم محكوم بالخفَّة والثِّقل؛ ولأنَّ المتكلِّم يختار السرعة في كلامه وهو أميل للاختصار ممَّا يستدعي منه تخفيف الكلمة، وقد ذهب سيبويه (تـ 180هـ) إلى أنَّ العرب: " مِمَّن يغيِّرون الأكثر في الكلام عن حال نظائره"[23]، "ويجسرون عليه إذ صار عندهم مخالفًا"[24]، و" لأنَّ الشَّيء إذا كثُر في كلامهم، كان له نحْوٌ ليس لغيره مِمَّا هو مثلهُ"[25].

ومما تقدم فإن كثرة الاستعمال من أبرز العلل التي عني بها النحاة، واعتمدوها في تحليلاتهم لظواهر الحذف والإمالة والإبدال والاختصار، الأمر الذي مكنهم من رد المخالف إلى بابه وفقا لكثرة استعماله، وكثرة الاستعمال مقدم على القياس في الاحتجاج في حال تعارضهما كما أورده ابن جني (تـ 392 هـ): " وإن شذ شيء في الاستعمال وقوي في القياس كان استعمال ما كثر استعماله أولى وإن لم ينته قياسه إلى ما انتهى إليه استعماله"[26].

2. الاستعمال بين موافقة الوضع ومخالفته:

ارتكز النحو على مبدأين أساسيين هما الوصف والتفسير، فالوصف تجريد القواعد من استقراء كلام العرب، وأما التفسير فهو اجتهاد من النحاة لتعليل القواعد المستخلصة من الوصف، ولا يمكن إخضاع كافة الاستعمالات اللغوية للقواعد أو أصل الوضع؛ لأنها ليست انعكاسا لها، لذلك لجأ النحاة إلى المسوغات النحوية لرد الفجوة بين الأصل وبعض الاستعمالات المتداولة وغير المألوفة لغويا مثل الابتداء بالنكرة، فالأصل وقاعدة الباب مجيء المبتدأ معرفة في صدر الكلام ويقع الخبر بعده يقول سيبويه (تـ 180 هـ): " لو قلت رجل ذاهب لم يحسن حتى تعرفه بشيء؛ فتقول راكب من بني فلان سائر...فأصل الابتداء للمعرفة "[27]، كما اشترطوا حصول الفائدة التي يحسن السكوت عليها وهم ما صرح به ابن السراج (تـ 316 هـ): " وإنما يراعى في هذا الباب وغيره الفائدة فمتى ظفرت بها في المبتدأ وخبره فالكلام جائز، وما لم يفد فلا معنى له في كلام غيرهم "[28].

ولكن وُجد في الاستعمال اللغوي استعمالات تبتدئ بالنكرة، منها ما جاء في المثل العربي: (**شَرٌّ أَهَرَّ ذَا نَابٍ**)، يقال "أهرهُ" إذا حَمَلَه على الْهَرِير، "وشرٌّ" رُفع بالابتداء، وهو نكرة، وشرط النكرة أن لا يبتدأ بها حتى تخصص بصفة كقولنا :رجُلٌ من بني

تميم فارس، وابتدأوا بالنكرة ههنا من غير صفة، وإنّما جاز ذلك؛ لأن المعنى ما أهرّ ذَا نابٍ إلا شرٌّ، وذو النّاب: السبعُ، يضرب في ظهور أمارات الشر ومخايله[29].

نلاحظ مجيء المبتدأ (شرٌّ) نكرة والسبب كما وصفه النحاة هو أنه محمول على معنى (ما أهرّ ذا نابٍ إلاّ شرٌّ)، يقول ابن يعيش(ت: 643هـ): " فالابتداء بالنكرة فيه حسن؛ لأن معناه (ما أهرّ ذا نابٍ إلاّ شرٌّ) فالابتداء هاهنا محمول على الفاعل وجرى مثلا فاحتمل"[30]، حاول ابن يعيش تفسير هذا الاختلاف برده إلى القاعدة (الأصل) التي تجيز الابتداء بالنكرة إذا سبقت بنفي أو استفهام، فيحمل المبتدأ على معنى الفاعل دون التصريح بأن معنى الجملة فعلية نظرا لامتناع تقديم الفاعل على الفعل في أصل الوضع وفي الاستعمال وجرى مثلا فاحتمل، والأمثال تحتمل ولا تغير، وأما الجرجاني (ت 471هـ) ففسر التركيب من منطلق بلاغي مقتضاه أن المتكلم يولي اهتمامه لشر وقع لا مجرد الإخبار؛ " لأنَّ المرادَ أن يُعلم أنَّ الذي أهرَّ ذا نابِ هو مِن جِنْسِ الشرِّ لا جِنْسِ الخير، فَجَرى مَجْرى أن تقولَ: "رجلٌ جاءني" تريدُ أنه رجلٌ لا امرأة، وقولُ العلماءِ إنه إنَّما يصلحُ؛ لأَنَّه بمعنى "ما أهَرَّ ذا نابٍ إلاَّ شرٌّ" بَيانٌ لذلك: ألا تَرى أنَّك لا تَقول: "ما أتاني إلا رجلٌ"، إلا حيثُ يَتوهَّمُ السامعُ أنه قد أتتك امرأة؛ ذاك لأن الخبر ينقض النفي يكون حيث يراد "[31].

ومن الأمثلة الصرفية التي خالفت القياس وجاءت في الاستعمال قولهم: أخوص الرمث، واستصوبت الأمر، يقال استصوبت الشيء ولا يقال: استصبت الشيء، ومنه استحوذ وأغيلت المرأة واستنوق الجمل واستتيست الشاة.

ويفسر ابن عصفور وجه الشذوذ فيه بقوله: " إذا كان الفعل على وزن (أَفْعَلَ) أو (اسْتَفْعَلَ) فإنك تنقل الفتحة من حرف العلة إلى الساكن قبله، وتقلب حرف العلة ألفا نحو: أَقَامَ واسْتَقَامَ، أَبَانَ واسْتَبَانَ، أَقْوَمَ واسْتَقْوَمُ، أَبْيَن، واستبْيَنَ، فنقلت الفتحة من العلة إلى الساكن قبله، فصار أَقْوَمَ واسْتَقْوَمُ، أَبْيَن، واستبْيَنَ، فانفتح ما قبل الواو والياء في اللفظ وهما متحركان في الأصل، والسكون عارض، فقلبت حرف العلة ألفا، لانفتاح ما قبله في اللفظ وتحركه في الأصل"[32].

فها النوع شاذ في بابه وقياسه مستعمل وقد اجتهد النحاة في تفسير ذلك عن طريق القلب ونقل الحركات لاعتلال الأصول.

والنداء من أكثر الأساليب استعمالا في كلام العرب، وقد أجازوا فيه ما لم يجيزوه في غيره من إضمار، وحذف، وترخيم، وعلّلوا ذلك لينسجم مع أصل الوضع بكثرة الاستعمال، وحللوا قولهم: (يا زيدُ) بوجود فعل مضمر محذوف لكثرة الاستعمال، تقديره أنادي زيداً أو أدعو زيداً أو أريد زيداً، وهو ما نصّ عليه سيبويه(ت 180 هـ): "حذفوا الفعلَ لكثرة استعمالهم هذا فى الكلام، وصار يَا بدلا من اللَّفظ بالفعل، كأَنه قال :يَا، أُريدُ عبدَ الله، فحذَف أُريدُ وصارت يا بدلاً منها؛ لأنّك إذا قلت :يا فلانُ، علم أنك تريده"[33]، وهذا مذهب أكثر النحاة.

الملاحظ أن كثرة الاستعمال هي السبب في حذف الفعل؛ لكنهم مع هذا لم يكتفوا بالتدليل على الفعل المحذوف بهذه العلة، وإنما جعلوا حرف النداء دليلا عليه وتقديرهم أنّ الأصل أدعو زيداً، فحذفُ الفعل لازمٌ لكثرة الاستعمال ولدلالة حرف النداء عليه، وكل هذا لغرض التخفيف، وكان يمكن للنّحاة الاكتفاء بهذا السّبب؛ لكنهم ذهبوا إلى تقدير الفعل المحذوف لِالتزامهم بمبدأ العامل والمعمول، فحرف النداء ليس بعامل لذلك لجأوا إلى تقدير الفعل المحذوف الناصب للمنادى، دلّ عليه حرف النداء: (يا).

ومبدأ التخفيف منهج سار عليه العرب في كلّ ما كثر دورانه على ألسنتهم وتكرّر استعماله في كلامهم، يقول ابن يعيش: " لكثرة النداء في كلامهم وسعة استعمالهم، والكلمة إذا كثر استعمالها جاز فيها من التخفيف ما لم يجزْ في غيرها، فلذلك رخّموا المنادى وحذفوا آخره كما حذفوا منه التنوين وكما حذفوا الياء في (يا قومِ)"[34]

هذا من الأمثلة التي خالف فيها الاستعمال الأصل، وكتب النحو مليئة بأمثلة كثيرة حاول فيها النحاة واجتهدوا في تأويل الكثير من الاستعمالات.

3. التحليل النحوي وقواعد الاستعمال اللغوي:

لا تخضع اللغة في قوانينها لمنطق الاطّراد فحسب، بل إن الشذوذ ظاهرة طبيعية في كل لغة، خصوصا إذا كانت هذه اللغة ملتقى لاجتماع وائتلاف لهجات في إطار زماني ومكاني، وقد نبَّه النحاة لذلك الاختلاف سواء أكان الشذوذ في القياس أم في الاستعمال، فإنه لا يخرج عن أصناف أربعة على نحو ما نجده عند ابن جنِّي (تـ 392هـ) إذ يقول: " ثمَّ اعلم من بعد هذا أنَّ الكلام فِي الاطّراد والشُّذوذ على أربعة أضرب:

- مُطَّرِد فِي القياس والاستعمال جميعًا، وهذا هو الغاية المطلوبة والمثابة المنوبة.
- ومُطَّرِد فِي القياس شاذّ فِي الاستعمال، وذلك نحو الماضي من: (يَذَر)، و(يَدَع).
- والثَّالث: المطّرِدُ فِي الاستعمال الشَّاذّ فِي القياس نحو قولهم: (أَحْوَصَ الرِّمث).
- والرَّابع: الشَّاذّ فِي القياس والاستعمال جميعًا[35].

بهذا النص القديم توضحت مسألة المطرد والشاذ؛ إذ لا يتعلق الأمر بالكثرة والقلة إنما بالقياس والاستعمال معا، فإن كان المطرد هو الغاية المطلوبة من أجل تقعيد اللغة والحفاظ عليها وإليه يعود حفظ اللغة فلابد على علماء اللغة من وضع قياسهم على حسب وجوه الاستعمال اطرادا وشذوذا؛ لأن الأمثلة المستشهد بها تخالف القياس حينا والقياس والاستعمال حينا آخر، فكأن نظام تقعيد اللغة قد اعتمد الاستعمال اطرادا وشذوذا، فنتمسك بالمطرد، وألا نتجاوز إلى الشاذ، فليس كل قياس يستعمل، فمدار الأمر على المستعمل المتعارف عليه وعلينا أن نكيف المقيس على العرف اللغوي.

ولهذا كان اصطدام النحاة باستعمالات تخرج عن القاعدة أمرا طبيعيا، لأن التعارض بين المعيار أو النموذج وبعض الاستعمالات قد أثار الكثير من الخلافات بين النحاة وفتح أبوابا للاجتهادات، واللجوء إلى المسوغات النحوية وشرح ذلك عن طريق ما اصطلح عليه بقواعد الاستعمال التي حولت بعض الاستعمالات اللغوية من عادات وطبع في كلام العرب إلى نظام يفسر الخلاف ويلحقه ببابه.

- فهل الصواب كل ما قالته العرب سواء أكان موافقا أم مخالفا للوضع اللغوي؟.
- أم أن الأمر يتعلق بالقوانين المستخرجة من كلام العرب الكثير المطرد؟.

لعل الصحيح والمرجّح هو الاحتكام إلى القواعد لا إلى الاستعمالات؛ لأنها تمثل النظام والأصل ولكونها تتسم بالشمول والاطراد؛ ولأن اعتماد الاستعمالات مهما كانت من شأنه أن يؤدي إلى الفوضى وإفساد النظام.

وقوانين الاستعمال بحسب النحاة لا تخرج عن: التخفيف، وأمن اللبس، والاقتصاد اللغوي، ومطابقة الكلام لمقتضى الحال.

2.3 التخفيف:

التخفيف من الخفة وهو عكس الثقل، ويرتبط بأداء الكلام؛ لأن ما يكثر دورانه على الألسنة محكوم بالخفَّة والثِّقل الأمر الذي يستوجب الحذف، وقد نبه ابن جنِّي (تـ 392هـ) إلى أنَّ التَّخفيف أولى لهم على التَّغيير وإن أدَّى إلى مخالفة القياس، أو الخروج عن الباب المعمول به، والعرب "لما كثر استعمالهم إيّاه أشدُّ تغييرا"[36].

ولَمَّا كانت كثرة الاستعمال توجب التَّخفيف في الكلام، نجدهم قد حذفوا على غير قياس لمجرد الكثرة في الاستعمال؛ لذلك كان "الحذف لكثرة الاستعمال ليس بقياس"[37]، وقد أكَّد الخليل (تـ 170هـ) هذه الحقيقة لَمَّا سأله سيبويه (تـ180هـ) "عن قولهم: (لم أُبَلْ)؟ فقال: هي من باب (بَالَيْتُ) ولكنَّهم لَمَّا أسكنوا اللام حذفوا الألف؛ لأنَّه لا يلتقي ساكنان، وإنَّما فعلوا ذلك في الجزم؛ لأنَّه موضع حذف، فلمَّا حذفوا الياء التي هي من نفس الحرف بعد اللام صارت عندهم كنون (يكون) حين أُسْكِنَتْ، فإسكان اللام هنا بمنزلة حذف النُّون من (يكن)، وإنَّما فعلوا هذا بهاذين حيث كثُرا في كلامهم... وهذا من الشَّواذ وليس مِمَّا يُقاس عليه ويطَّرد"[38]، وقد أكَّد المبَرِّد (تـ 285هـ) أنَّ "الحذف موجود في كلِّ ما كثر استعمالهم إيَّاه"[39].

فالخفَّة في النُّطق، والكثرة في الكلام مقدَّمة عندهم على أيّ اعتبار آخر، سواء أكانا على القياس المعمول به، أم أدَّيا إلى مخالفته والخروج عنه، وهذا ما أكَّده ابن جنِّي (تـ 392هـ) بقوله: "وإن شذَّ الشَّيء في الاستعمال وقوي في القياس، كان استعمال ما كثُر استعماله أوْلَى، وإن لم ينتهِ قياسه إلى ما انتهى إليه استعمالُه"[40].

ومن أحوال التخفيف حذفهم من الفعل ما لا علَّة له إلا كثرة استعمالهم إيَّاه، نحو: (لا أدر) في الوقف، "وأما الأفعال فلا يحذف منها شيءٌ، لأنها لا تذهب في الوصل في حال، وذلك :لا أقضي، وهو يقضي، ويغزو ويرمي، إلا أنهم قالوا: لا أدرِ، في الوقف؛ لأنه كثر في كلامهم، فهو شاذٌّ، كما قالوا لم يكُ، شبهت النون بالياء حيث سكنت، ولا يقولون لم يكُ الرجل؛ لأنها في موضع تحركٍ، فلم يشبه بلا أدر، فلا تحذف الياء إلا في: لا أدرِ، وما أدرِ، وجميع ما لا يحذف في الكلام وما يختار فيه أن لا يحذف، يحذف في الفواصل والقوافي"[41].

وهذا الحذف بسبب كثرة استعمال العرب لها وذلك: "... لحاجتهم إلى معانيها كثيرًا؛ لأنَّ (لا أدر) أصل في الجهالات، ويكون عبارة عن الزَّمان، و(لم أُبَل) مستعملة فيما لا يكترث به، وهذه أحوال تكثر فيجب أن تكثر الألفاظ التي يعبَّر بهنَّ عنها، وليس كلُّ ما كثُر استعماله حُذف"[42].

3.3 الاختصار والاقتصاد اللغوي:

يندرج ضمن سعي المتكلم إلى إبلاغ مخاطبه عن مقاصده، وقد أولى النحاة هذا الأمر جلّ عنايتهم إذ بنوا النحو على أسس تعتبر من الأهمية بما كان، فقد قام النحو على مبادئ تنص على تحري القصد والإرادة، كالتخفيف، والاختصار، والإيجاز والاستغناء، ومن عباراتهم الشهيرة: "الاختصار جلّ مقصود العرب"[43]، وهو شبيه بما اصطلح عليه في اللسانيات الحديثة بالاقتصاد اللغوي وإن كان يغاير ما تواضع عليه العرب، ومن ذلك قول ابن جني :"واعلم أنَّ العرب مع ما ذكرنا إلى الإيجاز أميل، وعن الإكثار أبعد، ألا ترى أنَّها في حال إطالتها وتكريرها، مُؤذنة باستكراه تلك الحال وملالها، ودالَّة على أنَّها إنَّما تجشمتها لما عناها هناك وأهمَّها، فجعلوا تحمُّل ما في ذلك على العلم بقوة الكلفة فيه؛ دليلاً على إحكام الأمر فيما هم عليه "[44]

فهدف المتكلم الذي يريده " أن يبلغ المتكلم أكبر عدد من الفوائد بأقل كمية من الجهود الذهنية والعلاجية لآلة الخطاب"[45]، وهو من مبادئ الاستعمال اللغوي الذي يؤثر في بنية اللغة بحسب مقتضيات السياق، فالاقتصاد اللغوي نوع من العدول عن الأصل، مع الحفاظ على اللفظ والمعنى دون إخلال ولكنه مقصود وموجه حسب مقاصد المتكلم (المخاطِب) وله دور في تفسير الكثير من الظواهر النحوية التي تبرزُ فيها أفعال الخطاب المحذوفة.

من ذلك ما أورده سيبويه في باب ما يكون فيه المصدر حينا لسعة الكلام والاختصار وذلك في قوله: متى سِير عليه؟ فيقول الحاجّ: وخُفوقَ النّجمِ، وصلاةَ العصرِ، فإنما هو: زمن مَقْدمِ الحاجِّ، وحينَ خفوقِ النَّجمِ؛ ولكنّه على سعة الكلام والاختصار"[46].

فهذه الجمل هي الحدّ الأدنى: وخفوق النجم، وصلاة العصرِ، والحدّ الأقصى: زمنَ مقدمِ الحاجِّ، وحين خفوقِ النّجمِ، ولكنّ المتكلم يحذف من كلامه ما ينوب عنه السياق الخارجي، وينبهُ سيبويه أن الحذف لا يكون مطلقا حيث أردنا، وإنما يكون إذا كان المخاطِبُ عالما به، فيعتمد المتكلم على بديهة المخاطب في فهم المحذوف، وقد يكون لسعة الكلام والاختصار في كثير من المواضع.

وعطفا على ما سبق ذكره، نجد أنّ النحاة قد تفطنوا إلى أسباب ميول العرب نحو الخفة في اللسان والاتساع في الكلام والاختصار في مجمل القول ما جعلهم يفردون لها أبوابا في مؤلفاتهم، فقد عرضوا للحذف بجميع أنواعه من حذف حرف الجر والاسم سواء كان مضافا أو مضافا إليه والمبتدأ والخبر والصفة والموصوف وحذف الفعل سواء كان للإغراء أو التحذير أو التعجب ...، كذلك الشأن بالنسبة للذكر، وكما وجدوا للحذف أسبابا بلاغية تراعي المقام ومقتضيات الحال، وجدوا أيضا للذكر دواعيا يحسُن بها الكلام، ومن ثم فلا يجوز الحذف أو الذكر بحال من الأحوال دون أن يكون لذلك تعليلا.

4. خاتمة:

ونرى في نهاية هذا البحث أن اللغة وضع واستعمال، والوضع أصل يجسده الاستعمال، الذي هو الحاصل عند استعمال الناطقين لهذه اللغة، وعندئذ يصبح الوضع النظام المجرد في الذهن سواء تعلق بالمفردات أو التراكيب مرادف للعادة، يعتمد على العرف اللغوي أو ما اصطلح عليه بالمواضعات الخاصة في الكلام، وهو بمنزلة الأساس المتفق عليه الذي يُؤخذ منه ويُبنى عليه.

وأما الاستعمال فيمثل التنوع والتفنن في قواعد هذا النظام لتحقيق التواصل والبيان، ويخرج إلى واقع الاستعمال إما وفق الوضع وهو الغاية ومدار الأمر وإما مخالفا خاضعا للوظيفة الخطابية التي تحصل بالاقتصاد في المجهود، ومراعاة المقام ومقتضى الحال، أو قصد الإيجاز، ومراعاة للتخفيف على عادة العرب وسننها في كلامها.

. المصادر والمراجع:

- **الكتب:**

أ/ العربية:

1. أبو البقاء الكفوي أيوب بن موسى الحسيني القريمي، الكليات، معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، تح: عدنان درويش، محمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، (د.ت)، ج1.

الأنباري أبو البركات عبد الرحمن:

2. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، المكتبة العصرية، ط1، 1424هـ، 2003م، ج 2.

3. لمع الأدلة، مع الإغراب في جدل الإعراب، تح: سعيد الأفغاني، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ط2، بيروت، لبنان، 1971م.
4. ابن جني، أبو الفتح عثمان، الخصائص، تح: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، القسم الأدبي، ط2، 1952م.
5. ابن خلدون عبد الرحمن بن محمد بن محمد الْحَضْرَمِيّ الإشبيلي، المقدمة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 1993م، ج 2.
6. ابن السراج أبو بكر محمد بن السِّري بن سهل، الأصول في النحو، تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة ، ط1، بيروت، لبنان، 1405هـ، 1985م، ج1.
7. ابن عصفور أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد الحَضْرَمي الإشبيلي، الممتع في التصريف، تح: فخر الدين قباوة، دار المعرفة، ط1، بيروت، لبنان، 1407هـ،1987م، ج2.
8. ابن فارس أحمد بن زكرياء القزويني الرازي، معجم مقاييس اللغة، تح: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، بيروت، لبنان، 1399هـ – 1979م
9. ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين، لسان العرب، (د.ت)، دار صادر، بيروت، لبنان.
10. ابن يعيش موفق الدين أبي البقاء يعيش بن علي، شرح المفصل للزمخشري، تق: د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت ، لبنان، ط 1، 1422هـ، 2001م، ج1.
11. بابتي عزيزة فوال ، المعجم المفصل في النحو العربي، دار الكتب العلمية، ط1، 1992م.
12. الجرجاني عبد القاهر أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد، دلائل الإعجاز، تح: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني بالقاهرة، دار المدني بجدة، ط3، 1413هـ.
13. رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي، شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب، تح: يوسف حسن عمر، جامعة قار يونس ، ليبيا، 1395هـ، 1975م، ج1.
السيوطي جلال الدين:
14. الاقتراح في أصول النحو، ضبط وتعليق: عبد الحكيم عطية، مراجعة وتقديم: علاء الدين عطية، دار البيروني،1381هـ،1961م.
15. الأشباه والنظائر في النحو، دار الحديث، بيروت، ط3، 1984م، ج1.
16. عاطف مدكور ، علم اللغة بين التراث والمعاصرة، دار الثقافة القاهرة، 1987م
17. فخر الدين قباوة، الاقتصاد اللغوي في صياغة المفرد، الشركة المصرية العالمية للنشر لونجمان، القاهرة، ط1، 2001م.
18. القرافي أبو العباس شهاب الدين، تح: طه عبد الرؤوف سعد، شركة الطباعة الفنية المتحدة، ط1، 1393هـ- 1973م، ج1.
19. المبرد أبو العباس محمد بن يزيد، المقتضب، تح: محمد عبدالخالق عظيمة، وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، 1415 هـ، 1994م، ج2.
20. محمد حسن عبد العزيز، مدخل إلى علم اللغة، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة،1991م.
21. محمد محمد يونس علي، علم التخاطب الإسلامي- دراسة لسانية لمناهج علماء الأصول في فهم النص-، دار المدار الإسلامي، ط1، 2006م.
22. الميداني أبو الفضل، مجمع الأمثال، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ج 1.

ب/ المؤلفات المترجمة:

23. فرديناند دي سوسير، محاضرات في الألسنية العامة، تر: يوسف غازي، المؤسسة الجزائرية للطباعة 1986م.
24. فرديناند دي سوسير، محاضرات في علم اللسان العام، تر: عبدالقادر قنيني، إفريقيا الشرق، 2006م.

ج/ المقالات:

عبد الرحمن الحاج صالح:
25. مدخل إلى علم اللسان الحديث، مجلة اللسانيات، العدد 04، الجزائر، 1973م.
26. النظرية الخليلية الحديثة، مجلة اللغة والأدب العربي، جامعة الجزائر، العدد: 10، ديسمبر 1996م.

5. قائمة الإحالات:

1 – ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين، لسان العرب، (د.ت)، دار صادر، بيروت، لبنان، مادة (وضع)، ج11، ص 475.

2 – لسان العرب، مادة (عمل)، ج15، ص231.

3 – ابن فارس أحمد بن زكرياء القزويني الرازي، معجم مقاييس اللغة، تح: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، بيروت، لبنان، 1399هـ – 1979م، ج4، ص 145، مادة (عمل)

4 – أبو البقاء الكفوي أيوب بن موسى الحسيني القريمي، الكليات، معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، تح: عدنان درويش، محمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، (د.ت)، ج1، ص138

5 – القرافي أبو العباس شهاب الدين، تح: طه عبد الرؤوف سعد، شركة الطباعة الفنية المتحدة، ط1، 1393هـ- 1973م، ج1، ص20

6 – محمد محمد يونس علي، علم التخاطب الإسلامي- دراسة لسانية لمناهج علماء الأصول في فهم النص-، دار المدار الإسلامي، ط1، 2006م، ص59 .

7 – ينظر، فرديناند دي سوسير ، محاضرات في الألسنية العامة، تر: يوسف غازي، المؤسسة الجزائرية للطباعة 1986م، ص149.

8 – فرديناند دي سوسير ، محاضرات في علم اللسان العام، تر: عبدالقادر قنيني، إفريقيا الشرق، 2006م، ص23.

9 – عاطف مدكور ، علم اللغة بين التراث والمعاصرة، دار الثقافة القاهرة، 1987م، ص29.

10- محمد حسن عبد العزيز، مدخل إلى علم اللغة، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة،1991م، ص200.

11 – عاطف مدكور، علم اللغة بين التراث والمعاصرة، ص29.

12 – محاضرات في علم اللسان، تر: عبدالقادر قنيني، ص23.

13 - ابن جني، أبو الفتح عثمان، الخصائص، تح: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، القسم الأدبي، ط2، 1952م، ص33.

14 - ابن خلدون عبد الرحمن بن محمد بن محمد الحَضْرَميّ الإشبيلي، المقدمة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 1993م، ج 2، ص 295.

15 – عبد الرحمن الحاج صالح، مدخل إلى علم اللسان الحديث، مجلة اللسانيات، العدد 04، الجزائر، 1973م، ص38.

16 – عبد الرحمن الحاج صالح، النظرية الخليلية الحديثة، مجلة اللغة والأدب العربي، جامعة الجزائر، العدد: 10، ديسمبر م، ص 91، 92.

17- محمد محمد يونس علي، علم التخاطب الإسلامي، م س، ص62، 63.

18- رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي، شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب، تح: يوسف حسن عمر، جامعة قار يونس ، ليبيا، 1395، 1975م، ج1، ص 25.

19- الأنباري أبو البركات عبد الرحمن، لمع الأدلة، مع الإغراب في جدل الإعراب، تح: سعيد الأفغاني، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ط2، بيروت، لبنان، 1971م، ص81.

20- السيوطي جلال الدين، الاقتراح في أصول النحو، م س، ص67.

21 – بابتي عزيزة فوال ، المعجم المفصل في النحو العربي، دار الكتب العلمية، ط1، 1992م، ص554.

22- الأنباري أبو البركات عبد الرحمن، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، المكتبة العصرية، ط1، 1424هـ، 2003م، ج 2، ص667.

23 – الكتاب، ج 2، ص 196.

24 – نفسه، 4ج، ص111.

25 – نفسه، ج 2، ص 196.

26- ابن جني أبو الفتح عثمان، الخصائص ج1، ص 125.

27 – سيبويه، الكتاب، ج1، ص 329.

28- ابن السراج، الأصول في النحو، ج1، ص59.

29- الميداني أبو الفضل، مجمع الأمثال، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ج 1، ص 370.

30 – ابن يعيش موفق الدين أبي البقاء يعيش بن علي، شرح المفصل للزمخشري، تق: د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت ، لبنان، ط 1، 1422هـ، 2001م، ج1، ص225.

31- عبد القاهر أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني، دلائل الإعجاز، تح: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني بالقاهرة، دار المدني بجدة، ط3، 1413هـ، ص 143.

32- ابن عصفور أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد الحَضْرَمي الإشبيلي، الممتع في التصريف، تح: فخر الدين قباوة، دار المعرفة، ط1، بيروت، لبنان، 1407هـ،1987م، ج2، (باب القلب والحذف والنقل)، ص 480.

33- سيبويه، الكتاب، ج1، ص291.

34 – ابن يعيش، شرح المفصل، ج2، ص 299.

35- ابن جني، الخصائص، ج 1، ص 138، 139.

36 – نفسه، ج3، ص34.

37 – الأنباري أبو البركات عبد الرحمن، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، ج2، م س، ص648.

38- سيبويه، الكتاب، ج4، ص405.
39- المبرد أبو العباس محمد بن يزيد، المقتضب، تح: محمد عبدالخالق عظيمة، وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، 1415 هـ، 1994م، ج2، 144.
40 - ابن جني، الخصائص، ج 1، ص124.
41 - سيبويه، الكتاب، ج4، ص184.
42 - ابن السراج، الأصول في النحو، ج 3، ص343.
43 - السيوطي جلال الدين، الأشباه والنظائر في النحو، دار الحديث، بيروت، ط3، 1984م، ج1، ص28.
44- ابن جني، الخصائص، ج1، ص83.
45- فخر الدين قباوة، الاقتصاد اللغوي في صياغة المفرد، الشركة المصرية العالمية للنشر لونجمان، القاهرة، ط1، 2001م، ص 31.
46 - الكتاب، ج 1، ص 222.